الأسباب الصحية للطلاق "الفحص الطبي قبل الزواج أنموذجا"

ط. بوحادة سمية

جامعة أحمد دراية أدرار

العنوان الالكتروني: hamidy116@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

إنطلاقا وتسليما من فكرة كون الطلاق ظاهرة إجتماعية محضى ليست وليدة الصدفة فإن هذا كفيل فيإرجاعها إلى أسباب متعددة قد تكون إما أسباب مالية، نفسية، إجتماعية، ثقافية، إقتصادية أو حتى صحية، إذ أن هذه الأخيرة قد تأخد صور مختلفة من بينها صورة إهمال أو صرف النظر عن إجراء جملة الفحوصات الطبية التي قد يخضع لها كل زوجين مقبلين على الزواج من أجل الاطلاع على مدى السلامة الصحية التي يتمتعانبها والتي تخول لهما الزواج وتكوين أسرة سليمة مستقبلا، بناء على هذا يأتي موضوع هذا المقال من أجل تسليط الضوء على هذا النوع من الفحوصاتوذلك في محاولة توضيح العلاقة الموجودة بينها وبين واقعة الطلاق.

الكلمات المفتاحية: الطلاق – الأسباب الصحية – الفحص الطبي.

Résumé en français:

Sur la base de la reconnaissance de l'idée que le divorce est un phénomène social ne sont pas le fruit du hasard, ils reviendront pour diverses raisons peuvent être soit des raisons financières ou psychologiques, sociaux, culturels, économiques et même la santé, puisque ce dernier a chose pour prendre des images différentes, y compris l'image de la négligence d'un examen médical inter qui peuvent faire l'objet elle chaque couple au bord du mariage afin de

voir l'étendue de la santé et de la sécurité, qui ont connu et qui leur donne le droit de se marier et de fonder une famille en bonne santé à l'avenir, en fonction du sujet de cet article provient afin de faire la lumière sur ce type de tests dans une tentative de clarifier la relation existant entre eux et la réalité divorce.

Mots-clés: divorce - provoque la santé - examen médical.

المقدمة:

باتت ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية المستفحلة التي لا تزال تغزوجميع المجتمعات على إختلاف إنتمائاتها عربية كانت أو أجنبية، أمام تشعب العوامل وتعدد الأسباب المؤدية لها سواء كانت هذه العوامل لاحقة لعقد الزواج أم سابقة له وسواء كانت راجعة لأحد الطرفين أو كلاهما أو حتى خارجة عن إرادتهما، ماستدعي ضرورة تظافر الجهود من أجل وضع حد لها أو على الأقل محاولة التخفيف منها.

حيث أن الشريعة الإسلامية بأحكامها الغراء كانت السباقة إلى معالجة هذه الظاهرة حتى قبل وقوعها وذلك عندما دعت إلى ضروة حسن إختيار الزوج عملا بقوله تعالى: (رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاء) آل عمران – الآية 38، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم"، هوالأمر الذي قضت به بعض القوانين والتشريعات الوضعية بما فيها التشريع الجزائري من خلال نصوصها عندما فرضت العديد من القيود وقرنت قيام عقد الزواج بجملة من الضوابط.

من بين هذه القيود نذكر فرضها ضرورة خضوع الشريكين المقبلين على الزواج إلى مجموعة من الفحوصات الطبية التي تعتبر من بين أحد الأسباب الصحية المهمة التي تجعل الخضوع لها يؤدي إلى تفادي العديد من المشاكل مستقبلا والتي تنتهي غالبا بالطلاق، بناء على هذا اخترنا أن يكون موضوع هذا

البحث حول هذه الفحوصات في محاولة منا توضيح العلاقة التي تربط بينها وبين واقعة الطلاق وذلك في إطار الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يساهم الفحص الطبي قبل الزواج في تفادي اللجوء إلى الطلاق؟.

وهوما سنعمل على الإجابة عليه ضمن المحاور التالية :

المحور الأول : تعريف الفحص الطبي قبل الزواج وشروطه.

أولا : تعريف الفحص الطبي قبل الزواج.

يراد بالفحوصات الطبية قبل الزواجمجموعة الفحوصات المخبرية والسريرية التي يقترح عملهما لأي شريكين قبل ارتباطهما بهذا العقد، وذلك لتقديم النصح لهما بهدف الوصول إلى حياة زوجية سعيدة وأطفال أصحاء وبالتالي أسرة سليمة ومجتمع سليم [خ].

في ذات المعنى هيإجراء الفحص المخبري للشريكين المقدمين على الزواج لمعرفة وجود الإصابة أو الحمل بصفة بعض الأمراض الوراثية بغرض إعطاء المشورة حولها إلى الأبناء، وإعطاء الخيارات والبدائل أمام الشريكين من أجل التخطيط لبناء أسرة سليمة صحيا [ح].

من خلال هذه التعاريف يبدوأن العلاقة بين إجراء الفحوصات الطبيةوالزواج وطيدة جدا بما أن إجراءاها من شأنه أن يضمن تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب، وإذا كان الأمر كذلك فمن باب المخالفة هل يقضي هذا بأن عدم إجراءها تنتفي معه الأهداف المرجوة من عقد الزواج وبالتالي لا محال من اللجوء إلى الطلاق في ظل ذلك؟.

هوما ستتضح لنا الاجابة عنه في نقطة لاحقة من هذا المقال.

ثانيا: مدى مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج:

الفحص الطبي قبل الزواج من بين المسائل الفقهية التي ثار الجدل حول مشروعيتها فإنقسم الفقهاء بصددها إلى عدت إتجاهات بين معارض ومؤيد:

فبالنسبة للاتجاه المؤيدفيدعوإلى ضرورة اللجوء لمثل هذه الفحوصات قبل الزواج، وقد استدل على هذا القول بآيات من القرآن الكريم وأحاديث من السنة النبوية الشريفة:

- القرآن الكريم:

وذلك لما جاء في قوله تعالى: (رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ) [1].

وقوله تعالى: (رَبَّنَا هَبْ لَنَامِنْأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا) [2].

وقوله أيضا: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْعِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُمِنْفَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) [3].

وهذا لما في هذه الآيات من حث ووعض من المولى عزووجل على ضرورة المحافظة على النسل وحفظه والإبقاء عليه وهومـا لا يتحقق إلا باختيار أزواج صالحين تصلح معهم الذرية وتسلم مـن أي تشوهات مهما كان نوعها، ومن هذا المنطلق ومادام أن الفحص الطبي السابق على الزواج من شأنه تجنب الوقوع في غير هذا فلا حرج ولا مانع من اللجوء له[4].

- السنة النبوية:

أيضا تظهر الدعوة إلى ضرورة اللجوء إلى الفحص الطبي قبل الزواج في العديد من الأحاديث النبويةمن بينها ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم" [4].

ولما روي أيضا عن معاوية ابن قرة، عن معقل ابن يسار، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: "لا"، أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فقال: "تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم"□.

أما بالنسبة للاتجاه المعارض لمسألة اللجوء إلى الفحص الطبي قبل الزواج فحججهم على ذلك جاءت بناء على ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يقول الله تعالي: أنا عند ظن عبد بي"□.

ويبدوأن هذا الاتجاه ضعيف لضعف الحجج التي استند عليها، وعلى هذا فإن الرأي الأول يبقى هوالرأي الراجح لأن الصواب هوباتباعه لما يتحقق معه من جلب للمصالح ودرء للمفاسد.

وهورأي تبناه المشرع الوطني صراحتا في نص المادة 7 مكرر من قانون الأسرة ج ج في فقرتها الأولى والتي جاء نصها كما يلي"يجب على طالبي الزواج أن يقدما وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة (3) أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو أي عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج".

فبناء على هذه المادة أو جب المشرع على الزوجين ضرورة تقديم شهادة طبية ثثبت خلوهما من أي مرض من شأنه أن يقوم كحاجز بينهما وبين الزواج

وأهدافه، الأمر الذي يفرض عليهما وجوب الخضوع إلى جملة من الفحوصات الطبية التي تخول لهما الحصول في الأخير على هذه الشهادة.

ثالثا: شروط الفحص الطبي قبل الزواج.

حرصا وتأكيد على الأهمية الكبيرة لضرورة الخضوع للفحوصات الطبية قبل الزواج فإن العديد من التشريعات عملت على ضبطها بجملة من المعايير والقيود وعدم تركها على هوى الأفراد، وفي هذه النقطة إيجاز للشروط التي جاء بها المشرع الجزائري في هذا الشأن، والتي نص عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 154/06 خ خفي مواده من 3 إلى : 7

1 - الشروط الخاصة بأطراف عقد الزواج.

تتمثل هذه الشروط في ما يلي:

- ارفاق الوثيقة التي تخول ذلك أي تخول إجراء الفحص وتكون محررة رسميا من طرف ضابط الحالة المدينة.
- الحضور شخصيا لمركز الفحص.
- الصيام، وهوشرط متطلب من أجل وضوح النتائج.

2 - الشروط الخاصة بالطبيب.

ويمكن إرجاعها إلى شرطين أساسيين هما:

- وجوب إبلاغ الطرفين بكل الملاحظات والنتائج المترتبة على الفحص وإعداد شهادة طبية خاصة بذلك.
- كما يجب عليه أن لا يسلم هذه الشهادة للأطراف إلا بعد الخضوع للفحص العيادي الشامل وتحليل فصيلة الدم.

3 - الشروط الخاصة بضابط الحالة المدنية:

بإعتباره الشخص الذي له صلاحية إبرام عقد الزواج فإن هذه الصالحية تفرض عليه وقت العقد ما يلي:

- **ضرورة التأكد من إرفاق الطرفين للشهادة عند ابرامهما عقد الزواج.**
- **التأكد من مدة صلاحية الشهادة، والتي يجب أن لا تتجاوز مدة 3 أشهر.**
- **التأكد أيضا من مدى إطلاع الطرفين على نتائج الفحص في نفس المجلس.**
- **وأخيرا، أمام إصرار الطرفين على ابرام عقد الزواج رغم اطلاعهما على الآثار التي قد تترتب على ذلك فليس على ضابط الحالة المدنية إلا الانصياع لقرارهما.**

المحور الثاني: أنواع الفحوصات الطبية [1].

وتنقسم هذه الفحوصات إلى فحوصات طبية عامة وأخرى خاصة:

أولا: الفحوصات الطبية العامة.

وتضم أربعة أقسام رئيسية من الفحوصات، فحص يتعلق بالأمراض الوراثية من بينها أمراض الدم الوراثية كفقر الدم المنجلي [2]**وبعض الأمراض المزمنة كالسكري وضغط الدم والصرع ...إلخ، وهناك فحوصات تتعلق بالأمراض المعدية، من بينها أيضا التهاب الكبد الفيروسي والزهري، الملاريا، نقص المناعة.**

أيضا يوجد فحوصات تتعلق بالأمراض الجنسية، كالفحص المتعلق بالكشف عن الحيوانات المنوية لدى الرجال والتي يأدي نقصها إلى العقم، والفحص المتعلق بالتشوهات التي تلحق الجهاز التناسلي كالأورام الخبيثة التي تلحق رحم المرأة.

ضف إلى هذا توجد فحوصات من شأنها أن تكشف عن بعض التشوهات الخلقية والتي قد تأثر مستقبلا على حياة الجنين الصحية، كالتشوهات في الجهاز العصبي، القلب، عمى الألوان.

ثانيا: الفحوصات الطبية الخاصة.

وتصنف هذه الفحوصات حسب الجنس فتنقسم هي الأخرى إلى قسمين:

الفحوصات المتعلقة بجنس الرجال، من بينها فحص البول، البراز، تحليل المني عند الزوج ...إلخ.

والفحوصات المتعلقة بجنس النساء، ومن بينها فحص الهرمونات الجنسية المسؤولة على عملية الاخصاب والقدرة على الانجاب.

المحور الثالث: آثار الفحص الطبي قبل الزواج.

وتعتبر هذه النقطة أهم نقطة في البحث لأنه من خلالها تبين لنا الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على الخضوع لهذه الفحوصات ير خ.

أولا: الآثار السلبية للفحص الطبي قبل الزواج.

❖ إذا كان الفحص الطبي يحقق آثار سلبية فيمكن إرجاعها إلى نقطة مهمة ترتبط بالنتيجة الايجابية للفحص في حد ذاتهاحيث أنها متى كانت كذلك فإن هذا من شأنه أن يثير مشاكل عديد من احباط إجتماعي وقلق وكآبة لمجرد التفكير في أن وجود مجموعة منالأمراض قد تمنع من تكوين أسرة في المستقبل.

كما أن هذه المشاكل نفسها التي قد يوضع فيها الشخص عن طريق الخطأ قد تضع حدا لحياته نتيجة الأخطاء التي قد تقع أثناء القيام بهذه الفحوصات.

ثانيا: الآثار الإيجابية للفحص الطبي قبل الزواج.

فبالخضوع للفحوص طبية يتحقق ما يلي:

- **تعتبر سبيل من سبل الوقاية والعلاج في ذات الوقت من أمراض محتملة كانت أو محققة قابلة للشفاء.**
- **ضمان سلامة وصحة الذرية في المستقبل.**
- **التقليل من عبئ التكاليف والأعباء مالية كانت أو معنوية التي قد تثقل كاهل الطرفين من أجل محاولة علاج بعض الأمراض والتي تكون أحيانا غير قابلة للشفاء.**
- **تجنب العديد من المشاكل النفسية والاجتماعية.**

وفي كل هذه النقاط يتحقق الوعي بمفهوم الزواج الصحي السليم، وهوما يتحقق معه المحافظة على عقد الزواج ويتم تفادي وتقليل ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري.

وتبقى الإيجابيات التي تتحقق معه في نظرنا أولى من السلبيات عملا بالقاعدة الفقهية "الضرر الأشد يزول بالضرر الأخف".

الخاتمة:

لقد بات الطلاق ظاهرة مستعصية لا يكاد أي مجتمع يخلومنها، وهذا يجعلها تتجاوز فكرة كونها ظاهرة اجتماعية لتصبح مشكلة اجتماعية تجعل ثابت الأسرة وتماسكها واستقرارها على المحك متعدية في ذلك إلى الوسط الاجتماعي للفرد برمته.

وعلى هذا فإن معالجة هذه المشكلة لا ينطلق من مسألة البحث عن حلول وسنها أكثر مما يتطلب ضرورة البحث عن الأسباب المؤدية لها والعمل على ايجاد وسائل تعمل على التصدي لها قبل تحققها، والأمر كذلك بالنسبةلموضوع الفحوصات الطبية قبل الزواج الذي من شأن العمل به أن يغض النظر ويغني الزوجين في المستقبل عن العديد من الأمراض والتي بظهورها لا محال في أنها تدفع إلى الطلاق.

وعليه نحن نشدد من هذا المنبر ونولي الحرص بهذه المسألة الحساسة المهمة، وندعوإلى فرض والجزم بضرورة إجراء هذه الفحوصات قبل الزواج خاصة وأن المشرع وإن كان قيدها بقيود إلا أنه جاء في الأخير ليقر بإمكانية إبرام عقد الزواج بالرغم من إطلاع الطرفين على الأمراض التي قد تنتج عن اقترانهما ببعضهما البعض، وبالتالي فإذا كان الأمر ينتهي بذلك فما الداعي لاشتراطه من الأساس.

وبهذا نقول في الأخير، ظاهرة الطلاق أصبحت مسألة دولة برمتها بعدما كان مسألة أسرة ثم مجتمع، وعليه إلزامية الفصح الطبيالمطلقة حصن منيع يحمي تكوين الأطراف الثلاث في المعادلة: الأسرة، المجتمع، الدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب والمؤلفات.

- ابن الأشعث السجستاني الازدي، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1419 - 1998.
- أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، بيت الأفكار الدولية، الأردن.

- عبد الحميد القضاة، الفحص الطبي قبل الزواج ضرورة أم ترف، جمعية العفاف الخيرية، ط 1، عمان الأردن، 1424 ه– 2003.

الرسائل والمذكرات:

- بوخرباب أمينة، مدى إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، دراسة فقهية قانونية مقارنة، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أو لحاج، بويرة، 2015.

- سالم عبد الله أو مخدة، التدابير الشرعية والقضائية للحد من الطلاق، وتطبيقاتها في المحاكم الشريعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، عزة، 1427 هـ -2006.

- هشام حضري، آثار الفحص الطبي على انعقاد عقد الزواج، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015.

القوانين:

- القانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 رمضان 1404ه الموافق لـ 09 يونيو1984، المتضمن قانون الأسرة، (ج. ر. ج. ج المؤرخة في 12 رمضان 1404ه، ع 24، ص 910) المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426ه الموافق لـ 27 فبراير2005 (ج. ر. ج. ج المؤرخة في 18 محرم 1426ه الموافق لـ 27 فبراير 2005، ع 15، ص 18).

- المرسوم التنفيذي رقم 154/06 المؤرخ في 13 ربي الثاني 1427 ه الموافق لـ 11 ماي 2006م، المتضمن شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة.

الهوامش:

[1] عبد الحميد القضاة، الفحص الطبي قبل الزواج ضرورة أم ترف، جمعية العفاف الخيرية، ط 1، عمان الأردن، 1424ه – 2003، ص 9.

[2] سالم عبد الله أومخدة، التدابير الشرعية والقضائية للحد من الطلاق، وتطبيقاتها في المحاكم الشريعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، عزة، 1427 -2006، ص 49.

[3] آل عمران، الآية 38.

[4]الفرقان، الآية 74.

[5]النور، الآية 32.

[6]بوخرباب أمينة، مدى إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، دراسة فقهية قانونية مقارنة، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، 2015، ص 16 و17.

[7]أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، كتاب: النكاح، باب: المحرم يتزوج، الحديث رقم: 1968، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ص 213.

[8]ابن الأشعث السجستاني الازدي، سنن أبي داود، كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ج 2، الحديث رقم: 2049، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ص 220.

[9]أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: "ويحذركم الله نفسه"، الحديث رقم: 7405، بيت الأفكار الدولية، 1419 - 1998، الرياض، ص 1410.

[10]وهوالقانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 رمضان 1404ه الموافق لـ 09 يونيو1984، المتضمن قانون الأسرة، (ج. ر. ج. ج المؤرخة في 12 رمضان 1404ه، ع 24، ص 910) المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426ه الموافق لـ 27 فبراير2005 (ج. ر. ج. ج المؤرخة في 18 محرم 1426ه الموافق لـ 27 فبراير 2005، ع 15، ص 18).

[11]المرسوم التنفيذي رقم 154/06 المؤرخ في 13 ربي الثاني 1427 ه الموافق لـ 11 ماي 2006م، المتضمن شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة (السابق ذكره).

[12]لمزيد من التفصيل أنظر، بوخرباب أمينة، مرجع سابق، ص من 47 - 53.

[13]ويكون بسبب نقص الهيموجلوبين وفيه تتحول الكريات الحمراء بمجرد نقص الهواء أوالماء أوبسبب الالتهابات إلى لكريات تشبه المنجل، وهومرض غير قابل للشفاء منه.

[14]هشام حضري، آثار الفحص الطبي على انعقاد عقد الزواج، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015، ص 27 - 29.